الإجابة النموذجية لامتحان تاريخ الوقائع الاقتصادية

الإجابة عن السؤال الأول: الإجابة بصحيح أو خطأ مع التصحيح في حالة الخطأ. (05 ن)

1- خطأ، انهار نظام بروتن ووز رسميا في 1971/08/18. (01 ن)

2- خطأ، المنافسة الحرة أحد أسس النظام الرأسمالي. (01 ن)

3- صحيح. (01 ن)

4- خطأ، لم تؤثر أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري لأن النظام المالي الجزائري يتسم بهيمنة القطاع المصرفي، كما أن البنوك الجزائرية لا تتمتع بنشاط دولي كبير, اضافة الى انعدام الاسواق المالية الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري في حماية من هذه الأزمة, و بالمقابل تأثرت الدول الاوروبية و الاسيوية و الامريكية الاكثر ارتباطا بأسواق المال العالمية. (01 ن)

5- خطأ، ينقسم المجتمع في ظل النظام الاقطاعي إلى طبقة الاقطاعيين (ملاك الأراضي) وطبقة العبيد. (01 ن)

الإجابة على السؤال الثاني: (06 ن)

1/ مر اقتصاد الاتحاد السوفياتي قبل انهياره بثلاث سياسات مختلفة وهي: (03 ن)

1- سياسة رأسمالية الدولة (المرحلة الانتقالية): هي مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بحيث عرفت هذه المرحلة تصفية القطاع الخاص بتأميم الصناعات والمصاريف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية.....إلخ، بمعنى تحويل الاقتصاد الى ما يتفق مع مبادئ الاشتراكية (مرحلة قيد تصفية الرأسمالية وفي الوقت نفسه قيد بناء الاشتراكية). (01 ن)

2- سياسة التخطيط الاقتصادي: في ظل هذه السياسة أصبحت الدولة هي التي تقوم بتنظيم النشاط الاقتصادي وليس السوق وذلك بفضل لجان مركزية تعمل بوضع خطة موحدة لاقتصاد البلد ككل ضمن ما يعرف بخطة التنمية الموحدة ويشمل هذا التخطيط (خطة الانتاج، مستوى الانتاج في مختلف القطاعات، توزيع المداخيل، تقنيات الانتاج، تحديد الأسعار...) وذلك لجعل مختلف الفعاليات الاقتصادية تخضع لهدف الدولة المركزي والمتمثل في التوزيع العادل للسلع والخدمات وتتجلى هذه السياسة في ما يعرف بوضع الخطط الخماسية. (01 ن)

3- سياسة التحول نحو اقتصاد السوق (برنامج إعادة البناء- البروسترويكا): هي برنامج الاصلاحات الاقتصادية التي أطلقها جورباتشوف والتي تسعى إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي وقد كانت قائمة على التخلي التدريجي عن الإدارة المركزية لصالح الإدارة اللامركزية في إدارة المؤسسات الاقتصادية، تشجيع رأس المال الأجنبي والاستثمار، اعتماد آليات السوق ومبدأ الربح والخسارة في تقييم المشاريع الاقتصادية....إلخ، وذلك في محاولة لإيجاد موقع للاقتصاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي. (01 ن)

2/ موارد صندوق النقد الدولي هي: (1.5 ن)

- اشتراكات الدول الأعضاء. (0.25)
- العمولة التي يحصل عليها الصندوق عندما تلجأ إليه الدول الأعضاء من اجل استخدام موارده. (0.25)

- العمولة التي يحصل عليها الصندوق عندما يتعامل مع الدول في الذهاب بيعا وشراءا. (0.25)
- الفائدة التي يحصل عليها من استثماراته في أذونات الخزانة الامريكية. (0.25)
- الاتفاقيات العامة للاقتراض(GAB). (0.25)
- الاتفاقيات الجديدة للاقتراض(NAB). (0.25)

3/ تعريف العولمة الاقتصادية: (1.5 ن)

هي تلك الحركة التصاعدية من الانفتاح على العالم بفتح الحدود لتنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما يؤدي إلى عدم استقلالية الاقتصاديات عن بعضها البعض، هذه الحركة المتدفقة والمتصاعدة أصبحت متاحة بفضل الإلغاء التدريجي للحواجز التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وكذلك بفضل تطور وسائل النقل والمواصلات والتكنولوجيا على المستوى العالمي بحيث أصبح العالم قرية صغيرة بعد انصهار مختلف الاقتصاديات الوطنية والإقليمية فيما أصبح يعرف بالاقتصاد العالمي الموحد. (1.5 ن)

الإجابة على السؤال الثالث: (05 ن)

1/ المراحل التي تتخطاها التكتلات الاقتصادية حتى تصل في النهاية إلى مرحلة التكامل الاقتصادي هي: (1.75 ن)

1- منطقة التفضيل الجزئي. (0.25)
2- منطقة التجارة الحرة. (0.25)
3- الاتحاد الجمركي. (0.25)
4- السوق المشتركة. (0.25)
5- التكامل الاقتصادي. (0.25)
6- التكامل النقدي. (0.25)
7- التكامل الاقتصادي التام. (0.25)

2/ السياسات الاقتصادية التي انتهجتها دول جنوب شرق آسيا والتي ساهمت بشكل كبير في تطورها هي: (3.25 ن)

أ- **استراتيجية التصنيع الموجه لإحلال محل الواردات:** انتهجت هذه السياسة في خمسينيات وستينيات تسعمائة وألف، وذلك لأنه وفي تلك الفترة انخفض الطلب العالمي على المنتجات الآسيوية، إضافة إلى تسجيلها لعجز في ميزان مدفوعاتها، ما جعل هذه الدول الأسيوية تعمد إلى تعويض وارداتها بمنتجات مصنعة محليا (داخل البلدان الآسيوية).(1.25 ن)

ب- **استراتيجية تشجيع الصادرات (التنمية المتجهة نحو الخارج):** كما هو معروف فإن البلدان الآسيوية صغيرة وبالتالي فإن أسواقها الداخلية ضيقة لذلك لجأت إلى تنمية صادراتها المصنعة والموجهة للخارج، وذلك عن طريق تحديد السلع التي يكثر عليها الطلب خارج الدول الآسيوية، ومن ثم ركزت على إقامة الصناعات التي تصنع هذه السلع في الدول التي تكون فيها اليد العاملة رخيصة، بعدها يتم تصنيعها وتوجيهها نحو الخارج وبطبيعة الحال هذا بفضل الشركات المتعددة الجنسيات(FMN). (1.25 ن)

ت- **سياسة تعبئة الموارد المحلية:** وتعني تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي والتي توجه لتغذية ودعم الاستثمار وذلك على مدى عقود، فنجد الدول الآسيوية حتى وإن لم تحقق أحيانا زيادات هائلة إلا أنها تحافظ على مستويات عالية من الادخار، وهذا بفضل السياسات الحكومية المشجعة على الادخار، بالإضافة إلى سياسات أخرى كالاستثمار في الموارد البشرية. (0.75 ن)

الإجابة على السؤال الرابع: يمكن للدول النامية الاستفادة من التكامل الاقتصادي الإقليمي والعولمة بعدة طرق من خلال عديد الفرص التي تتاح للبلد من أجل النمو والتطور ومن بينها: (04 ن)

1) زيادة حجم السوق وذلك بالرفع من إمكانية هذه الدول النامية للوصول إلى أسواق أكبر وأوسع من التي كانت عليها قبل الدخول في هذه التكتلات وبالتالي هذا يسمح لها بزيادة صادراتها وتنويعها وكذا تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق فائض تجاري. (01 ن)
2) جذب الاستثمارات الأجنبية لمختلف القطاعات الاقتصادية وبالتالي سهولة الحصول على القروض ودعم الرأس المال المحلي ما يسمح بإطلاق العديد من المشاريع في مدة زمنية قصيرة، خاصة المشاريع الإنشائية الضخمة كالبنى التحتية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة وبطبيعة الحال ما يرافق هذه المشاريع من رفع العمالة وخفض معدلات البطالة في هذه البلدان النامية. (01 ن)
3) السماح بتحرك الكفاءات البشرية بين الدول واستقبال عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعمل على نقل معارفها وتقنياتها وتكنولوجياتها المتقدمة إلى هذه البلدان النامية ما يسمح بتقليص الهوة بينها وبين الدول المتقدمة. (01 ن)
4) يسمح التكتل الاقتصادي والعولمة للبلدان النامية بالرفع من مستوى رفاهية المواطنين من خلال الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار نتيجة إزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسع رقعة السوق من ناحية أخرى. إضافة إلى تقوية القدرة التفاوضية لهذه البلدان وكذا تخفيف آثار الصدمات الخارجية. (01 ن)